

تصدير اللاجئين

توثيق التطورات الرئيسية المتعلقة بظاهرة طلب كويتيين اللجوء السياسي
من سنة 2011م إلى سنة 2019م

No. UHO28041901



© حقوق النشر محفوظة لهيئة اليد العليا. 2019م

W: WWW.UHORG.COM | T: 00447473518919 | E: INFO@UHORG.COM

خلفية

دولة الكويت: إمارة وراثية في ذرية الشيخ مبارك الصباح، ونظام الحكم فيها ديمقراطي



رئيس الدولة: الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح



رئيس الحكومة: الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح

تعرف الكويت بأنها واحدة للحرريات، وتتميز ببرلمان حيوي في المنطقة لقدرته على استجواب الوزراء، وصلاحيته في إصدار تشريعات، وكانت الكويت ملاذا آمنا لكثير من السياسيين والكتاب والمفكرين الفارين من جلادي أوطانهم، وتعرف عالميا بأنها مركز للعمل الإنساني، ويحمل أميرها الحالي الشيخ صباح الأحمد لقب قائد العمل الإنساني؛ ذلك بعد تكريم أممي لهما.

كما كانت إلى السنوات القريبة تحتل مراكز متقدمة في تقارير منظمات الرصد الحقوقية العالمية في مجال حقوق الإنسان؛ نظرا لطهارة سجلها مما يعرف بـ«المعتقلين السياسيين» نسبيا وإلى حد كبير مقارنة مع أشقائها وجيرانها، ولأن لعامة الشعب حق نقد الوزراء ورؤيس الحكومة ومحاسبتهم. مع هذا، فإن رؤيس الحكومة لا يأتي عبر الترشيح والاختيار، وإنما يتم تعيينه من قبل أمير البلاد، وهذا مما يفقد الرؤيس الشرعية الكاملة. ليس للكويت معارضين لا في الخارج ولا في الداخل ينادون بإسقاط نظام الحكم أو الأمير، وصدنا يؤكد تمسك حتى من يسمون بالمعارضة بالنظام مع ضرورة إحداث إصلاحات وتغييرات دستورية وقانونية.

إن قلنا بأن المعارضة تعني وجود حزب يمتلك برنامجا مضادا لبرنامج الحكومة؛ فلا يمكن أن نقول بأن في الكويت معارضة حقيقية، وإنما هناك مجموعة من المعارضين، وتوافقات بين النواب والحكومة؛ نظرا لخلوها من الأحزاب، ولعدم وجود حكومة منتخبة.

كانت الكويت فيما مضى البلد الأكثر تسامحا؛ إذ لم تكن دولة مخرسة للألسن، أو كاسرة للأقلام، ولكن التحول كان تدريجيا في سياستها، ففي السنوات الأخيرة، ويمكن حصرها ما بين عام 2011م إلى 2019م؛ تدنى مستوى الحريات في البلاد، واستغلت الديمقراطية فيها، حتى شهدنا فيها معتقلين سياسيين، ولاجئين كويتيين في الخارج إفلاتا من العقاب السياسي بحقهم، وآخرين هاجروا طوعا بعد فقدانهم الأمل من حدوث إصلاح، وفقدانهم الثقة بمعظم مؤسسات الدولة؛ بسبب عبث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد بالبرلمان باسم القانون وسيطرته عليه بتمرير قوانين وتشريعات مخالفة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية والدستور الكويتي. يمكن القول بأن الكويت شهدت تدهورا حادا وغير مسبوق في وضع حقوق الإنسان، مما أدى إلى اسوداد الصحيفة الحقوقية لعهد أمير الكويت الحالي. وعلى الرغم من ذلك كله، لا يزال النظام يروج عن نفسه كدولة حاضنة للإنسانية.

تستمر السلطات الكويتية باستخدام أحكام الدستور، وقانون أمن الدولة الداخلي، والتشريعات الأخرى لتقييد حرية التعبير ومحاكمة المعارضين وقمع المعارضة السياسية.



واصلت السلطات الكويتية فرض قيود لا مبرر لها على حرية التعبير بأساليب شتى.



الإمارة التي يحكمها صباح الرابع أثارت قلق لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.



ضيقت السلطات في الكويت حرية التعبير والتجمع. حالة الحرية في الكويت جزئية.





حضور الجماهير لجلسات مجلس الأمة (2009م)



حضور الجماهير لجلسات مجلس الأمة (2019م)

الصورتان توضحان انحدار المسيرة الديمقراطية الكويتية، والتراجع الحاد في اهتمام الشعب في حضور جلسات البرلمان الذي أضحي مسرحية لنواب يمثلون فيه مصالح أقطاب الفساد.

نخبة من معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تعد دولة الكويت طرفاً فيها

| الاتفاقيات | تاريخ انضمام الكويت للاتفاقيات |
|--|--------------------------------|
| الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري | 1968م |
| اتفاقية حقوق الطفل | 1991م |
| اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة | 1994م |
| العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية | 1996م |
| العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية | 1996م |
| اتفاقية القضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة | 1996م |

/// طلب اللجوء السياسي

يسعى معظم المتهمين في حقوقهم الطبيعية كحق التمتع بحرية الرأي والتعبير إلى استخدام حق آخر من حقوقهم، وهو حق اللجوء والهروب من قبضة السلطة؛ إفلاتا من العقاب السياسي بحقهم، وهذا قد يكون حلا بديلا عن السجن، ولكنه لن يكون بطبيعة الحال بديلا عن الوطن.

وغدت حالة اللجوء ظاهرة مشهودة بشكل صريح في الساحة الكويتية، غير متأثرة بدول الجوار كالمملكة العربية السعودية مثلا؛ فظاهرة اللجوء في المملكة لها دوافع مغايرة مقارنة بدوافع الفرد الكويتي للجوء، وإلا فإن استقراءنا وتحرياتنا دللت على أن معظم اللاجئين في الخارج ينتظرون عفو أو إصلاحا لقوانين الحريات ليرجعوا إلى بلدهم الكويت. نتج عن اللجوء السياسي للكويتيين تفكك أسرهم، وضيق المعيشة؛ فقد نشرت صحف محلية نبأ رجوع بعض المتهمين في قضية «دخول المجلس» وتسليمهم أنفسهم للسلطات أملا في الحصول على عفو خاص⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي تسعى فيه حكومة الكويت لاستعادة المقاتلين الكويتيين في صفوف المنظمات الإرهابية من سوريا⁽²⁾، فإنها تتجاهل مواطنيها المهجرين بسبب تصريحهم عن آراء سياسية ودينية.

للتكتيكات القمعية ضد المواطنين في الكويت

X الاعتقال التعسفي X إسقاط الجنسية X منع السفر X منع التجمعات
X إغلاق مؤسسات غير حكومية

1. جريدة الراي الكويتية: «الكويت تسعى لاستعادة المقاتلين الكويتيين من سورية!»، بتاريخ 1/11/2018.

2. في يوم 2/4/2019 سلم المحكوم في قضية «دخول المجلس» نواف الخلاف نفسه للسلطات الكويتية.

القضاء الكويتي غير منصف



قصر العدل (مقر المحاكم الكويتية العليا)

الكويت لا تعطي للمتهم المتواجد خارج البلاد ضمانات لحق الدفاع عن نفسه أمام النيابة عبر محاميه الخاص إذا كان متهما في قضية أمن دولة، وإنما تلزمه بالحضور شخصيا والمثول أمام القضاء؛ ولذا لا يزال كثيرون خارج البلاد بعد صدور حكم أول درجة ضدهم، لا يستطيعون الطعن به وتخفيف العقوبة إلا في حالة حضورهم الشخصي في المحكمة، وهذا ما يتناقض مع ما جاء في خطاب أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في كلمته في دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة: «لم ولن يكون في الكويت أبدا ما يعرف بسجين سياسي أو معتقل، ولم يصدر حكم قضائي واحد بالإدانة دون محاكمة عادلة توافرت فيها جميع الضمانات لحق الدفاع»⁽³⁾.

وبحسب صحيفة الراي المحلية الكويتية⁽⁴⁾ فإن عددا من الكويتيين يقيمون في الخارج لمدة طويلة دون العودة لأرض الوطن، وغالبا ما تكون للسبب ذاته، ويشكل هذا الأمر لجوءا صامتا، ويخلق لدينا كمنظمة ترصد الانتهاكات مخوفا بأن الكويت لم تعد تحترم الحقوق الإنسانية.

3. نقلًا عن وكالة الأنباء الكويتية (كونا) بتاريخ 30/10/2018.

4. جريدة الراي الكويتية: «كويتيون يطلبون اللجوء!»، بتاريخ 1/6/2018.

وتتمثل التهم التي يوجهها القضاء الكويتي عادة بإدانة الناشطين السياسيين وأصحاب الرأي في ثلاثة اتجاهات رئيسية، وهي تهم هلامية ومرنة، يمكن من خلالها إعطاء القضاء سلطة تقديرية في اتهام بعض الأشخاص، والغض عن آخرين:

أولاً: **العيب بالذات الأميرية.** وهي من أبرز التهم التي وجهها القضاء إلى كثير من المواطنين. من المعلوم بأن الأمير هو رئيس الدولة ومؤسساتها، ورئيس السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويمارس سلطاته من خلال الحكومة ووزرائها؛ لذا عادة لا يوجه المواطنون خطاباتهم مباشرة إلى الأمير، وإنما للحكومة التي تمثله، ولكن في الوقت ذاته فإن المواطنين يسمعون خطابات الأمير أكثر من خطابات رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك؛ فلا يرى المجتمع رئيس الحكومة سوى "ديكور" لا يمتلك القدرة على رسم السياسة العامة، فالى من يوجه النقد إذا كان المواطن يتدرج فيه ابتداء من المختار، فالمحافظ، فالوزير، فرئيس الوزراء؛ ثم لا يلقى جواباً أو اهتماماً مع ذلك، فإننا لاحظنا بأن للقضاء معايير مزدوجة في أحكامه وإداناته؛ فمثلاً، ألقى مرزوق الغانم (قبل توليه منصب رئاسة المجلس) خطاباً في ندوته الانتخابية موجهاً خطابه إلى أسرة الحكم (أي ولاية العهد من ذرية مبارك) مباشرة قائلاً لهم: «تبون الحكم ولا ما تبونه؟ (تريدون الحكم أم أنكم لا تريدونه؟)»، ولم يتم إدانته، بل على العكس، تصدر رئاسة البرلمان، ويثنى عليه من قبل الأمير في خطابات دور الانعقاد، فهل لو وقف المواطنون اليوم أمام قصر بيان (أحد القصور الأميرية)، أو في ساحة الإرادة (الساحة المقابلة لمجلس الأمة) ورددوا خطابه سيسلمون من إدانة القضاء؟ كانت السلطات في الكويت قد اتخذت سياسة القبضة الحديدية لإسكات من يسمون بالمعارضة بعد ترديدهم لخطاب النائب السابق مسلم البراك الذي وجهه بشكل مباشر إلى أمير البلاد قائلاً له: «لن نسمح لك».

أبرز اللاجئين الكويتيين المتهمين بالإساءة للذات الأميرية

| الاسم | سنوات الحكم | اللجوء |
|-------------|-------------|--|
| صقر الحشاش | ٩٠ سنة |  هولندا |
| رانيا السعد | ٣ سنوات |  بريطانيا |

ثانياً: **الإساءة للذات الإلهية والأنبياء والصحابة وزوجات النبي وآل البيت.** وهي تهمة غالباً ما تكون شماعية تستعمل ضد الأقليات المذهبية عادة؛ كالشيعة أو المنتمين إلى أديان غير الإسلام (وهو دين الدولة بحسب الدستور) أو اللادينيين.

كما أن ازدواجية القضاء تتجلى مرة أخرى في تثبيت هذه التهمة على أشخاص دون آخرين، ففي سنة 2017م برأ القضاء الكويتي الداعية السني عثمان الخميس من التهم الموجهة إليه في مخالفة قانون الوحدة الوطنية وازدراء الشيعة، واعتبرت ما قام به «بحث علمي».

أبرز اللاجئين الكويتيين المتهمين بإزدراء الدين

| الاسم | سنوات الحكم | اللجوء |
|--------------|--------------------------|--|
| محمد الميل | 10 سنوات | بريطانيا  |
| فؤاد الرفاعي | 8 سنوات | بريطانيا  |
| فاطمة المطر | أحيلت إلى النيابة العامة | الولايات المتحدة  |

ثالثاً: **الإساءة للدول الشقيقة ورؤسائها.** الزعم بأن تعبير مواطن عن رأيه حول الأداء السياسي لدولة شقيقة أو رئيسها يؤثر على العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الكويت، وأن رأيه قد يسبب نوعاً من الحرب، أمر فيه تهويل ومبالغة؛ لأنها تصريحات أفراد ليست لديهم سلطة عليا في البلد، فلا هم بأمراء ولا وزراء ولا حتى منتمين لجهة سيادية، وإنما هي آراء أفراد ليس إلا، آراؤهم تمثلهم لا أكثر. في وقت لاحق، اعتبر المجلس الأعلى للقضاء الكويتي بأن الإساءة اللفظية لرؤساء الدول ليست عملاً عدائياً، ولم نر بعد من الحكومة أي تعويض لمن تضرر من هذا القانون، ولن يستفيد من هذا القرار من صدرت بحقهم أحكام نهائية، بل علمت هيئة اليد العليا عن مصادرها بأن القضاء لا يزال يدين المواطنين معتمداً على تهمة الإساءة التي ينفىها الأعلى للقضاء من جانب، وتؤكد الأحكام القضائية من جانب آخر.

أبرز اللاجئين الكويتيين المتهمين بالإساءة للدول الشقيقة ورؤسائها

| الاسم | سنوات الحكم | اللجوء |
|-----------------|-------------|--|
| عبد الحميد دشتي | 62 سنة | سويسرا  |
| عبد الله الصالح | 38 سنة | بريطانيا  |
| فؤاد الهاشم | 7 سنوات | الإمارات  |

ويعتمد القضاء الكويتي في أحكامه وإداناته على قوانين شرعها البرلمان، وتتمثل في خمسة رئيسية:

| اسم القانون | رقم القانون |
|------------------------------|-------------|
| أمن الدولة | 1970 / 4 |
| المطبوعات والنشر | 2006 / 3 |
| الإعلام المرئي والمسموع | 2007 / 61 |
| حماية الوحدة الوطنية | 2012 / 19 |
| مكافحة جرائم تقنية المعلومات | 2015 / 63 |

هذه القوانين تعتبر من أكثر القضايا الخلافية جدلاً بين أعضاء مجلس الأمة وكتله وبين مكونات الشعب، ويذكر بأن نتائج هذه القوانين كارثية على الأسر الكويتية، وتمثل هذه القوانين الخمسة خرقاً للمعاهدات الدولية والإعلان العالمي، كما أنها تخالف في المقام الأول الدستور الكويتي؛ فقد نصت مواده على إباحة ثلاثة حريات وكفالتها للمواطنين، وهي: حرية المعتقد، والرأي والبحث العلمي⁽⁵⁾. ولا نخفي تميز دولة الكويت باحترامها لهذه القوانين إلى عهد قريب مقارنة مع باقي الدول العربية المجاورة والشقيقة.

إننا نوكد على أن القضاء الكويتي في الفترة الأخيرة أصبح يتعامل بتطبيق القوانين بشكل مزاجي، بل والمزاجية أيضاً في استعمال العفو الخاص عن المدانين بأحكام نهائية من القضاء (وهو عفو عن العقوبة مع بقاء آثارها)، والذي هو من صلاحيات أمير البلاد. في الوقت الذي ترحب فيه هيئة اليد العليا بالعفو الخاص أو العفو الشامل عن المدانين، فإننا في الوقت ذاته ننادي بضرورة إصلاح هذه القوانين التي أودت بالمواطنين إلى المعتقلات أو المهجر كحل جذري للمشكلة، وإن ترويج العفو عن المعتقلين واللاجئين كمبادرة رحيمة وفضل ومنة، ما هو إلا اعتراف ضمني بالتهم الموجهة لهم، في حين أن الأمر لا يتعلق بتهم مستحقة؛ لأنها قضايا رأي يكفلها الدستور والإعلان العالمي. وتبقى هذه الدعوات تخفي حقيقة ما تعانيه ضحايا هذه القوانين من خيبة أمل بوطن طمحوها فيه لمزيد من الإصلاحات، ودولة تتماشى ولو بالحد الأدنى مع دول العالم الأول من حيث حقوق الرأي والتعبير والاعتقاد.

5. راجع المادة 35، و36، و37 من الدستور الكويتي.

/// تحركات هيئة اليد العليا

ابتداء من تاريخ 30 نوفمبر / تشرين الثاني 2018م قادت هيئة اليد العليا حملة مناهضة للقوانين المقيدة للحريات عبر مطويات ورقية ومنشورات إلكترونية، ونشرت دراسة عن اللجوء السياسي للكويتيين (رقم الوثيقة: UHFCS02).

وفي 12 فبراير / شباط 2019م وجهت هيئة اليد العليا عريضة لرئيس مجلس الأمة السيد مرزوق علي الغانم بغرض صيانة القوانين المقيدة للحريات، ووضع حد لظاهرة لجوء الكويتيين إلى دول أجنبية.

وفي 15 مارس / آذار 2019م التقى المستشار العام لهيئة اليد العليا محمد الميل يوم الجمعة الموافق 15 مارس / آذار 2019م بالنائب البريطاني السيد غاريت توماس، واستعرض معه ملف الحريات في دولة الكويت وتدنيها في البلاد، وإقبال عدد من الكويتيين على طلب اللجوء السياسي بشكل ملحوظ وغير مسبوق نتيجة لقوانين مطاطة وتتعارض مع الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقال السيد توماس أنه سبق والتقى بالعديد من الكويتيين بدون، ولكنه لم يسبق أن التقى بلاجئين كويتيين هاجروا أو هجروا نتيجة للقمع وهربا من الاعتقال التعسفي.

ولسوء الحظ أن للكويت على الصعيد الدولي علاقات وثيقة مع المملكة المتحدة بناء على المصالح المشتركة، والروابط التجارية والصفقات الأمنية. إن المملكة المتحدة والحكومات الغربية بدلا من أن تقوم بحث النظام على السير في طريق الإصلاح فإنها مستمرة في دعم الكويت والتغطية على جنائياتها فيما يتعلق بهتك حقوق الإنسان، تجلى ذلك لنا بشكل واضح في أجوبة الوزراء المعنيين على الأسئلة المقترحة من قبلنا على النائب غاريت توماس، والتي قام هو بدوره بتوجيهها لهم.

كما أن الكويت وقعت مؤخرا اتفاقية لتسليم المجرمين بينها وبين بريطانيا، ولكن لحسن الحظ. بأن الأخيرة أضافت بندا في الاتفاق ينص على أن اللاجئين الكويتيين في بريطانيا لا يشملهم هذا الاتفاق.

[الأسئلة والأجوبة مترجمة ومختصرة]

س: ما هو التقدير الذي أجرته وزارة الخارجية والكونولث لعدد السجناء السياسيين في السجون الكويتية؟

ج: نحن لا نحتفظ بتفاصيل عن عدد السجناء السياسيين. ومع ذلك، فإننا نناقش بانتظام حقوق الإنسان والإصلاح مع حكومة الكويت - بما في ذلك في اجتماعات المجموعة التوجيهية المشتركة بين المملكة المتحدة والكويت التي تعقد كل عامين. إذا كانت لدينا مخاوف محددة حول الإدانات أو الأحكام، فإننا نثيرها مع حكومة الكويت كجزء من حوارنا الأوسع حول حقوق الإنسان والإصلاح.

س: ما هي المناقشات التي أجراها وزير الخارجية والكونولث مع نظيره الكويتي حول انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت؟

ج: لقد أجرى الوزير السابق للشرق الأوسط وشمال إفريقيا مناقشات مع نظيره خلال المجموعة التوجيهية المشتركة بين المملكة المتحدة والكويت في الكويت في ديسمبر 2018. وكجزء من مناقشاته، وانعكاسا لعلاقتنا الثنائية القوية، تحدث بصراحة حول عدد من القضايا والتي تشمل حقوق الإنسان.

س: ما هو التقدير الذي قدمه وزير الداخلية لعدد اللاجئين السياسيين الكويتيين في المملكة المتحدة؟

ج: وزارة الداخلية غير قادرة على الإبلاغ عن العدد التقديري للاجئين السياسيين الكويتيين في المملكة المتحدة. ومع ذلك، يتم نشر إحصائيات عن عدد طلبات اللجوء والقرارات الأولية حسب بلد الجنسية في إحصاءات الهجرة.